

محمد عبده ومحاولته إصلاح الأزهر للأستاذ عثمان أمين

للدروس بكلية الآداب



للأزهر منذ إنشائه قصة طويلة ، وله مهمة معلومة نيط به أداؤها . فلم يكن المقصود منه أن يكون مسجداً للعبادة ، ولا أن يكون مدرسة للتعليم غصب ، وإنما أثر الأزهر في العالم الإسلامي وفي تكوين العقليات الإسلامية أثراً عميقاً يفوق أثر المساجد والمدارس والجامعات . من أجل ذلك كان إصلاح ذلك المعهد في نظر الشيخ محمد عبده من الأهمية بمكان عظيم ، لأنه بمثابة إصلاح للأمة الإسلامية كلها

توجه الشيخ محمد عبده إلى إصلاح الأزهر منذ كان مجاوراً فيه يتلقى على أستاذه السيد جمال الدين الأفغاني . وشرع في العمل لذلك أيام الخديو توفيق . ولكنه لم يستطع في ذلك الحين أن يدخل إلا بعض الإصلاحات الثانوية . ووجد محمد عبده ، منذ البداية ، في أكثر شبوخ الأزهر خصوماً ناصبوه العداء . وأدرك حينئذ أنه لن يستطيع السير في حركة الإصلاح دون أن يظفر بتأييد الخديو والحكومة . ولكن الخديو توفيق لم يكن لديه اعتماد لفهم التجديد المنشود ، فلم ينظر إلى جهود الشيخ محمد عبده بسين العطف والرعاية . ولما جاء الخديو عباس الثاني — وكان قد تربى في أوروبا — استبشر الناس بولايته ورأوا فيها فائحة عهد جديد . وتقدم للشيخ محمد عبده إلى الخديو عباس وكاشفه بجملة رأيه في الأزهر ، وورقه في إصلاحه وتحويله من الحال التي كان عليها ، وكان في ذلك الحين أشبه بكنية من التكايا أو ملجأ من اللاجئين ، يأوي إليه العجزة والفقراء وأهل الكسل والبطالة

ويمكن أن نلخص رسالة الأزهر كما تراءت حينئذ للشيخ محمد عبده في الأمور الآتية : أن يكون مدرسة جامعة بالمعنى الصحيح يتلقى فيها الطلاب المسلم الصحيح الذي يعدم لأن يكونوا رجالاً عاملين ، فيكون منهم لمصر وللإسلام قضاء ذرو زاهة ، وأساتذة باحثون ، وعلماء متخصصون ، ومرشدون

غليون يعملون على بث الآراء الدينية الصحيحة ، والمبادئ الأخلاقية السليمة ، ومكافحة الخرافات ، والقضاء على البدع والأباطيل

وكلّف الخديو الشيخ محمد عبده أن يضع مشروعاً للإصلاح فشكل للشيخ لذلك « مجلس إدارة » من أكابر علماء المذهب في الأزهر وجعل هو وصديقه للشيخ عبد الكريم سلمان من أعضائه . وكانت مهمة ذلك المجلس الإشراف على التعليم والتربية في الجامعة الأزهرية

وسار الشيخ في إصلاحاته أول الأمر بسرعة اغتناماً للفرصة ، ولم يلق معارضة من أحد مباشرة ، وإن كان قد أشير عليه من وقت إلى آخر بتأجيل بعض الشروط بحجة التدرج والسير بهودة

وكان أول أبواب الإصلاح التي وجه الشيخ عنايته إليها هو تجديد مدة الدراسة بالأزهر : فقد جرى العرف منذ زمان طويل أن يتفق المجاورون من أعمارهم الأجوام الطوال في الأزهر ، دون أن يجدوا من أولى الأمر أية رقابة على أعمالهم . وحدد القانون يده اللجنة المراسية ونهايتها ، كما حددت أيام العلة والمسامحات . وقد كانت الحال قبل ذلك بلا ضابط : فكان المشايخ والطلاب يمكنهم التفتيت متى شاءوا فضلاً عن تفتيتهم أيام المسامحات الرسمية

وجه الشيخ بعد ذلك عنايته إلى نظام التدريس والامتحان : فاقترح أن تعقد للطلبة امتحانات سنوية . ولم يكن ذلك للنظام معروفاً قبل ذلك في الأزهر ، بل لم يكن عدد من يمتحنون كل عام يزيد على ستة ، وهؤلاء كانوا يتقدمون إلى الامتحان لا بحسب دورهم أو ذكائهم أو علمهم ، بل بشفاعته للشفعاء وإلحاح اللعين . واقترح للشرع كذلك مكافأة الطلبة المتفوقين من بين المتعنتين ، والنرض من ذلك طبعاً هو بث روح التنافس فيهم وترغيبهم في التحصيل

وكانت الإصلاحات التي اقترحها الشيخ محمد عبده : إصلاح لا يقل عن سابقه أهمية وأثراً ، وهو يقضى بإنشاء دراسة بعض الكتب القيمة — كالشروح والحواشي والتقارير — التي اعتاد للمشايع تلقينها للطلبة من غير فهم ، وكان من شأنها أن تشوش عليهم موضوعات العلوم التي يدرسونها ؛ واستعريض عن ذلك كله بكتب أنفع وأقرب إلى مدارك الطلاب

ورابع الإصلاحات يرى إلى تقسيم العلوم التي تدرس بالأزهر إلى مقاصد ووسائل ؛ فأطيل مدة الدراسة في « علوم المقاصد » : كالتوحيد والتفسير والحديث والفقه وأصول الفقه والأخلاق . أما « علوم الوسائل » : كالنطق والتحرر والبلاغة ومصطلح الحديث والحساب والجبر ، فهي التي يلزم طلاب شهادة العالمية بإداء امتحان فيها

والإصلاح الخامس يقرر إدخال دروس ومحاضرات جديدة في علوم : التاريخ والتاريخ الطبي والرياضيات والجغرافيا والفلسفة والاجتماع وما إلى ذلك من العلوم التي كان قد أعمل تدريسها بالأزهر إلى ذلك الحين

ويلاحظ أن تلك الإصلاحات المتواضعة لم يستطع الشيخ محمد عبده أن ينفذها جميعها لمقاومة الشيوخ إياها ، إما من سوء قصد أو سوء فهم ، فضلاً عن وقوف الخديو نفسه حجر عثرة في وجه المشروع انتقاماً من الشيخ محمد عبده — كما صرى — ولكن ما نفذ من الإصلاحات المقترحة لم يخل من أن يحمل نمرأ طيلاً : فقد شوهدت في طلبة الأزهر إذ ذاك حماسة جديدة ، ودبت فيهم روح ندية ، وشاعت عندهم رغبة في التوسع في التحصيل واستيعاب البرزخ التعليمي . وربما كان من اليسور إطراد ذلك التقدم لولا قيام مصاعب جديدة لم تكن في الحسبان

والواقع أن الشيخ محمد عبده إذا كان قد استطاع أن يضع مشروعاً كاملاً للإصلاح ، فذلك لأنه كان يحس بأن من ورائه سلطة الخديو تؤيده . هذا إلى أن شيخ الأزهر للشيخ حسونة للتناوى كان يشاطر الشيخ محمد عبده كثيراً من آرائه . ولكن سرعان ما تبدل موقف الشيخ حسونة عندما ظهر له أن الشيخ محمد عبده لم يكن من أهل الخطوة لدى الخديو عباس^(١) . ولما عزل الشيخ التناوى ، حل محله الشيخ سليم للبشرى ، وكان رجلاً عافطاً مناوئاً لكل فكرة من التجديد . ومع ذلك ، فقد حظى هذا الرجل برعاية الخديو ، وصدر قرار بإنشاء الإجازات التي كانت تمنح للطلبة للتفوقين . وكان معنى هذا المدول عن عقد الامتحانات السنوية . ولكن الشيخ

(١) إشتهر أمر التنوير بين الخديو والشيخ محمد عبده وسببه صدور قرار من مجلس الأوقاف الأعلى — وكان الشيخ محمد عبده مضمواً فيه — في مسألة استبدال أرض للأوقاف في الجيزة . ولم يكن القرار في مصلحة الخديو القى كان شديد الرغبة في الاستئثار من المال ، كما هو مشهور الخ . . .

سليم البشرى أخذ يمود شيئاً فشيئاً إلى آراء الشيخ محمد عبده . وفترت علاقات البشرى بالخديو فمزله دون أن تذكر أسباب العزل في الرسوم الصادر بذلك

ومنذ ذلك الحين أصبح منصب شيخ الأزهر شاغراً . وكان لا بد من اتفاق الحكومة المصرية مع ممثل الاحتلال الإنجليزي على تعيين من يشغل ذلك المنصب ؛ فمضت المية السنية على الحكومة — بواسطة اللورد كرومر — أسماء طائفة من مرشحيها ومن بينهم الشيخ حسونة النواوى — وكان قد عاد إلى الخطوة لدى الخديو — والشيخ محمد بنيت الذي كان معروفاً بمدانته للشيخ محمد عبده ، والشيخ محمد راشد الإمام الخاص للخديو ، والشيخ أحمد الرفاعي القى كان معروفاً بصلته بالبلاط الخديوى . ولم تقبل الحكومة أحداً ممن رشحتهم المية المدنية ، ورشحت المية أخيراً الشيخ على البيلوى ، فوافقت الحكومة عليه ، وصدر قرار بتعيينه شيخاً للأزهر

وكان الوافق تاماً بين الشيخ محمد عبده والشيخ البيلوى ، فعاد الهدوء إلى الأزهر ، وأقبل الطلاب على دروسهم وامتحاناتهم ، وانصرف مجلس الإدارة إلى الاشتغال بإنجاز الأعمال العديدة التي كانت أمهلت في عهد الشيخ سليم البشرى : فقرر المجلس عقد امتحان لشهادة العالمية التي تمنح الحاصلين عليها حق التدريس في الأزهر أو القضاء أو الإفتاء ...

ودرجت في تلك الفترة إشاعة مؤداها أن حديثاً دار بين الخديو عباس وبين « الشيخ البيلوى » على موضوع الإصلاحات الأزهرية التي أيجزها « الشيخ محمد عبده » . وذكروا أن الخديو قال ضمن حديثه للشيخ البيلوى : « سمعتُ أنك تمل في الأزهر كل ما يريد المفتي (الشيخ محمد عبده) ، مع أنك حر في أن تمل برأيك ... » . وذكروا أيضاً أن الشيخ البيلوى أجاب الخديو : « إني أوافق المفتي كلما رأيت أن الحق معه ، ولو أخطأ لقلت له ، ولكن لم تبرض بعدُ فرصة لقلت ، فالجهد لله على تلك الحال »

وتألف في الأزهر خلال تلك الفترة حزب لمعارضة الإصلاح ؛ وكان على رأس ذلك الحزب « الشيخ محمد الرفاعي » الذي ذكر اسمه بين مرشحي « المية المدنية » لمنصب مشيخة الأزهر^(١) . وكان من أعضاء الحزب « الشيخ النصوري »

(١) ثبت قطعاً أن الحركة التي ترمى إلى مناهضة الشيخ محمد عبده ومرحلة مساهمة الإصلاحية كانت مؤيدة من الخديو عباس

الرسمي ، ووجد هو نفسه معطلاً عن العمل . ثم حدثت حادثة « رواق المغاربة » الذين احتجموا بالفرنسية ، واحتلوا بعض غرف خالية في الرواق المباسي ، وانتهى الأمر بإخراجهم منها ؛ ولكن شيخهم كان أكثر الوقت يتردد على « سراي القبة » . وكبرت هذه الأمور على « الشيخ البيلاوي » ونس من صلاح الحال فاستقال .

ولما وجد الشيخ محمد عبده نفسه وجيذاً محروماً من معاونة شيخ يجرب كالبيلوي ، آثر أن يستقيل من مجلس إدارة الأزهر . وتبعه في تلك الاستقالة عضوان آخران من أعضاء المجلس هما الشيخ عبد الكريم سليمان والشيخ أحمد الحنبلي تلك خلاصة لما حدث بالأزهر في السنوات الأولى لهذا القرن ، ومنها يتبين مقدار ما لقي الشيخ محمد عبده من الأذى في سبيل إصلاح مناهج التعليم والتربية في الأزهر ، ومبلغ ما بذل من جهود لتقويم ما فسد من نظم الإدارة فيه

ولكن رغم ما عاياه الصلح من هنت للشيخ الجامدين ، وما حيك حول مساهميه من دسائس الخديو وحزبه ، فإن شيئاً لا بد أن يبقى ولا تستطيع قوة أن تقضى عليه : ذلك البذر الصالح الذي ألقاه الأستاذ الإمام في ذلك المهد يوم أتى فيه دروسه قبت فيها من حر الآراء وسلم الأفكار ما نرجو أن يحسن الخلف القيام عليه عثمانه أمين

التي كان قد عينه « الشيخ البشري » شيخاً لرواق الصاعدة . وشرع الحزب يقدم عرائض ينتقد فيها أعمال مجلس إدارة الأزهر . وفي ذلك الحين كان بعض المسلمين قد طلبوا إلى الشيخ محمد عبده - وكان مفتياً للديار المصرية - أن يدل بفتوى في جواز أكل السلم من ذبائح أهل الكتاب ، وفي جواز لبس (البرنيطة) والزي بزي الأوربيين . وأفتى الشيخ محمد عبده مصرحاً بأن القرآن لم يحرم طعام غير المسلمين ولا لباسهم ، لا سيما إذا كان المسلم مضطراً إلى أن يعيش مع الأوربيين . فضج حزب المارضة وأرجف في تلك الفتوى ، وأخذ يظن عليها وعلى شخص الفتى . وكان له مأجورون أخذوا يذنبون أن للفتى إنما يعمل على التقريب بين المسلمين وغير المسلمين . وأسس حزب المارضة جريدة يومية اسمها « الظاهر » ، كان غرضها عاربة الفتوى . وقيل حينئذ إن مدير تلك الجريدة كان مؤيداً من الخديو وراجت الأكاذيب والإشاعات ، وتقام الأمر حتى أخذ الناس يهيمون باحتمال عزل الفتى . وقالت جريدة « المقطم » حينئذ إن للورد « كرومر » هو التي حال دون ذلك العزل ، إذ تدخل في الأمر وصرح بأن الشيخ محمد عبده أصلح من في مصر للانثناء ، وأنه لذلك ينبغي أن يبقى في منصبه . ولاحظ « الشيخ البيلاوي » أن حزب المارضة أخذ يشدد ويظم نفوذه بتأييد الخديو إياه ، حتى أصبح وكأنه الحزب

صدرت الطبعة الثانية من ديوان الشاعر علي محمود طه

ليالي المتلح الخائف

لبعة ممتازة من نموة أدبائه على ورق فاخر ونس مبرر

يطلب من مكتبات التجارية والنهضة والحلال والأبجولو والجامعة

بالقاهرة ومن مجلة الرسالة ومن شركة فرج الله للحياحة

ثمان للنسخة ١٢ قرشاً خلاف مصاريف البريد والنقل

أبراهيم حسن العقاد

يقدم

أحمد الخريف

خمس عشرة سنة مصر في ٢٦٠ صفحة
وغيره في الأدب برشته الفنان الكبير
عبد السلام الشريف